اتساع دائرة الجدل حول الشركات الامنية

الجيش الامريكي يجرّم عناصر بلاك ووتر والنواب يشرّع ضد خضوع الجناة لسلطة القانون العراقي

متابعة : اكرم عبدالمجيد

خلصت تقارير الجيش الامريكي الى ان حراس بلاك ووتر فتحوا النار دون داع وأفرطوا في استخدام القوة.

في حين أقر مجلس النواب الأمريكي بأغلبية ساحقة مشروع قانون باخضاع الشركات الأمنية الخاصة العاملة في العراق للقانون الأمريكي.

مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب بأغلبية ٣٨٩ مقابل ٣٠ يواجه معارضة البيت الأبيض، وكذلك تجب الموافقة عليه من قبل مجلس الشيوخ قبل أن يصبح قانونا.

وجاءت هذه الخطوة بعد مرور ثلاثة أسابيع على اطلاق حراس من شركة بلاك ووتر النار على مواطنين عراقيين أدى الى مقتل ١١ مواطنا.

ويسعى المشرعون الى اغلاق ثغرة في القانون وجعل الشركات الأمنية الخاصة مسؤولة بشكل كلي أمام القانون الأمريكي.

ادانة

وكان البيت الأبيض قد دان مشروع القرار قبل التصويت عليه وقال انه ستترتب عليه نتائج سلبية وغير محتملة بالنسبة للأمن القومي الأمريكي وأنه سيزيد من الأعباء على وزارة الدفاع وسيجبرها على دعم تحقيقات جنائية يجريها مكتب التحقيقات الفيديرالي (اف بي اي) وقت الحرب. وأكد البيت الأبيض أنه يدعم جعل الشركات الأمنية الخاصة تتحمل مسؤولية أكبر.

في هذه الأثناء قالت وزارة الخارجية انها سلمت نتائج تحقيقاتها في الحادث الى أف بي اي.

وجاء هذا التطور كجزء من التحضير لامكانية احالة القضية الى وزارة العدل الأمريكية أو السلطات العراقية من أجل اتخاذ اجراءات اضافية.

وقال متحدث باسم الـ (أف بي اي) ان هناك امكانية لتوجيه تهم لموظفي شركة بلاك ووتر اذا تطابق ما يتوصل اليه تحقيق لـ(اف بي أي) مع ما توصلت اليه السلطات العراقية.

وكان مؤسس شركة بلاك ووتر اريك برينس قد دافع عن سلوك موظفيه وقال انهم تصرفوا في حالة دفاع عن النفس بعد أن هاجم مسلحون قافلة دبلوماسية.

ووفقا للقانون الأمريكي تخضع الشركات الأمنية الخاصة التي تعمل لصالح وزارة الدفاع للقانون الأمريكي أما تلك التي تعمل لصالح وزارة الخارجية فلا تخضع له.

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد قالت انه قد تكون هناك ثغرات في القانون ووعدت بالنظر فيه.

الجيش الامريكي يدين بلاك ووتر

قالت صحيفة واشنطن بوست امس الجمعة ان تقارير الجيش الامريكي من موقع حادث اطلاق النار في العاصمة بغداد الذي تورط فيه متعاقدون مع شركة بلاك ووتر الامنية الامريكية خلص الى ان حراسها فتحوا النار دون داع وأفرطوا في استخدام القوة.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول كبير في الجيش الامريكي قوله ان التقارير العسكرية تتفق فيما يبدو مع رأي الحكومة العراقية الذي يخطئ بلاك ووتر.

واضاف المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن هويته للصحيفة "كان هناك افراط واضح (في القوة). كان خطأ واضحا."

وتابع "المدنيون الذين أطلقوا عليهم النار كانوا عزلاً لا يحملون سلاحا يردون به النار. كما لم يفتح اي من أفراد الشرطة العراقية او اي من أفراد قوات الامن المحلية النار عليهم."

وأبلغ المسؤول الصحيفة ان حراس بلاك ووتر أطلقوا فيما يبدو قذائف صاروخية بالاضافة الى الاسلحة الالية. وذكر ان جنود الجيش الامريكي راجعوا أقوال الشهود وأفلام الفيديو التي صورت الواقعة.

وذكرت واشنطن بوست ان مسؤولا من وزارة الداخلية العراقية وخمسة شهود تحدثوا عن واقعة دموية ثانية تورط فيها نفس حراس بلاك ووتر بعد دقائق من الحادث الذي وقع في ميدان النسور.

تحقيقات

ويقود مكتب التحقيقات الاتحادي تحقيقا تجريه الخارجية الامريكية في الحادث الذي وقع بينما كان حراس بلاك ووتر يرافقون قافلة دبلوماسية أمريكية في غرب بغداد. كما تجري كل من وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) وفريق امريكي عراقي مشترك تحقيقا في الحادث.

وتقول شركة بلاك ووتر الامنية التي تتخذ من نورث كارولاينا مقرا لها ان حراسها تصرفوا بشكل قانوني ردا على هجوم على قافلة كانوا يتولون حراستها.

ارقام جديدة

الى ذلك بلغ عدد القتلى في حادث إطلاق رجال حراسة تابعين لشركة بلاك ووتر على مدنيين في العاصمة بغداد ١٧ شخصا، وذلك وفقا لصحيفة نيويورك تايمز.

وهذا العدد يفوق بكثير ما أعلن عنه وقت الحادث وأثار انتقادا شديدا لممارسات شركة بلاك ووتر في العراق.

وأضافت الصحيفة الأمريكية أن عدد المصابين في الحادث الذي جرى يوم ١٦ أيلول بلغ ٢٤ شخصا. وقالت الصحيفة نقلا عن شهود عيان ومحققين عراقيين ومسؤول أمريكي إن الحادث بدأ في ميدان النسور عندما أطلق رجل أمن في بلاك ووتر طلقة رصاص واحدة على طبيب في سيارته ومعه والدته فقتله.وعندما استمرت السيارة في مسارها بدون ضابط نحو طاقم بلاك ووتر "انطلق منه وابل من الرصاص في اتجاهات عدة" فقتل الأم في السيارة وأصاب عددا من المارة الفارين فزعا.

وأضافت الصحيفة أنه بعد ذلك الحادث بوقت قصير قامت قافلة تابعة لشركة الأمن الأمريكية بإطلاق النار على موقع آخر يبعد مئات الأمتار عن موقع الحادث الأول، وأنه لم يتم الإعلان عن هذا الحادث من قبل.

ويشير تقرير الصحيفة إلى أن طاقم بلاك ووتر لم يتعرض للهجوم أصلا إلا أنها تقول إنه من غير الواضح ما إذا كانت قوات الأمن العراقية قامت بإطلاق النار فور بدء الحادث مما قد يكون جعل رجال بلاك ووتر يشعرون أنهم يتعرضون لهجوم.

دفاع مؤسس بلاك ووتر

وقد دافع أريك برينس مؤسس شركة الأمن الأمريكية الخاصة بلاك ووتر التي أوقف نشاطها في العراق مؤخرا عن شركته.

جاء ذلك في معرض كلامه امام لجنة الاستماع التي شكلها الكونغرس الأمريكي لبحث نشاط الشركة. وكانت الحكومة العراقية قد أمرت بخروج شركة بلاك ووتر من البلاد بعد الحادث.

وقال برينس في جلسة الكونغرس إن الشركة تشكل جزءا حيويا من الجهود العسكرية الأمريكية وإن الشركة تصرفت بشكل مناسب طوال الوقت.

وأضاف أن موظفي الشركة من رجال الحمايات والحراسات يتمتعون بالشجاعة وانهم "تعاملوا على نحو صحيح" في هذا الحادث.

وقال إن ٣٠ من موظفي الشركة قتلوا اثناء قيامهم باداء واجبهم في حماية الدبلوماسيين الامريكيين، بينما لم يقتل اي شخص كان في حمايتهم.

وفي المقابل واجه برينس خلال الجلسة اتهامات بأن عناصر الشركة تحولوا الى جيش من المرتزقة يعمل في الظل.

وتساءل إيليا كامينز العضو الديمقراطي بالكونغرس عما إذا كانت تصرفات الشركة تقوض الجهود العسكرية الأمريكية بالعراق.

وأضاف كامينز أنه يبدو ان شركة بلاك ووتر قد شكلت جيشا لا يخضع للحكومة الامريكية و ان عناصرها يتبنون سياسة اطلاق النار اولا ثم طرح الاسئلة فيما بعد.

اتهامات جديدة

وقد كشف تقرير أعد لجلسات الاستماع بالكونغرس الأمريكي أن شركة بلاك ووتر تورطت في نحو ٢٠٠ واقعة إطلاق نار في العراق منذ عام ٢٠٠٥.

وأظهر التقرير الذي أعدته لجنة المراقبة و الاصلاح بمجلس النواب الأمريكي أن في غالبية الحالات كان عناصر الشركة يطلقون النار من سيارات أثناء سيرها، دون أن يتوقفوا لمساعدة المصابين.

وقال التقرير إن الشركة قد اعترفت بسقوط ضحايا عراقيين في العديد من الحوادث الامنية، حيث اعترفت الشركة بأن موظفيها كانوا هم البادئين في اطلاق النار على عراقيين في ١٦٣ حالة من الحالات المذكورة.

وقد توجه فريق من الخبراء الى بغداد للقيام بهذه المهمة حيث من المزمع أن يقدم تقريرا مبدئيا الى وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس بحلول الخامس من تشرين أول الجاري.

تعاقدات ضخمة

ولشركة بلاك ووتر تعاقدات ضخمة في العراق لصالح الحكومة الأمريكية حيث تعد الشركة الرئيسية التي تتعاقد معها الخارجية الأمريكية لتأمين موظفيها وزوارها للعراق من المسؤولين ورجال الأعمال.

وتنفق وزارة الخارجية الأمريكية عشرات الملايين من الدولارات سنويا على المهمات الأمنية التي تكلف بها الشركات الخاصة في العراق.

وكانت الشركة قد حصلت منذ ٢٠٠١ على ايرادات من اعمالها تلك بلغت قرابة مليار دولار. كما دفعت وزارة الخارجية الامريكية للشركة نحو ٨٣٢ مليون دولار مقابل اعمال الحراسات والحماية خلال الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٦.

خطأ جسيم

وكانت الولايات المتحدة الامريكية قد اعترفت بأن خطأ مأساويا قد وقع من قبل شركة بلاك ووتر الامريكية الخاصة للخدمات الامنية وقال وكيل وزارة الخارجية الأمريكية جون نيكروبونتي أمام لجنة تابعة لمجلس الشيوخ إنه خلال تسعة اشهر من العام الحالي قامت بلاك ووتر بألفي عملية حماية لشخصيات دبلوماسية وزوار لبغداد. وتابع قائلا إن الحرس لجأوا إلى استخدام السلاح في ٥٦ من هذه العمليات.

واعترف نيكروبونتي ان خطأ مأساويا قد أسفر عن مقتل عراقيين.

وأضاف قائلا إنه شعر بالامتنان لوجود شركة بلاك ووتر الأمنية خلال عمله كسفير للولايات المتحدة في العراق.

وأوضح بجلاء انه بدون وجود المقاولين الأمنيين ما كان بوسع الدبلوماسيين ممارسة عملهم.

شاهد عيان

وصف شهود عيان حادثة ساحة النسور المثيرة للجدل التي قتلت خلالها عناصر أمنية تابعة لشركة "بلاك ووتر"،مدنيين بأنه "الجحيم بعينه."

وقال شاهدا عيان لـCNN، أحدهما رجل أمن كان ينظم حركة المرور في ساحة النسور إن عناصر "بلاك ووتر" "أصبحوا الإرهابيين" في تلك الساعة، فيما قال الآخر، رجل أعمال قتل أبنه الأصغر برصاص عناصر الأمن الأمريكية، "جل ما أطلبه اعترافهم بالحقيقة."

وأوضح رجل الأمن، الذي عُرف باسمه الأول – سرحان – إن عناصر بلاك ووتر "التي بدت متوترة" بدأت في إلقاء زجاجات المياه على عناصر الأمن العراقي هناك، والقيادة في الاتجاه المعاكس، مما اجبر القائمين على تنظيم المرور إيقاف حركة السيارات المدنية لإفساح المجال لهم.

وأطلق عناصر "بلاك ووتر" ما بين خمس إلى ست طلقات تحذيرية في الهواء، مما أدى إلى مقتل شاب كان يجلس بجانب والدته في سيارتهما، وفق سرحان.

وأضاف قائلاً "ركضت أنا ورجل تحر في محاولة لإيقاف سيارتهما التي بدأت في التدحرج بإتجاه موكب بلاك ووتر، إلا أن الوالدة كانت متشبثة بابنها القتيل. وعندها بدوأ في إطلاق النار بكثافة علينا."

وتابع قائلاً "فتح جميع من بالمركبات الأربع النار بكثافة وعلى جميع الاتجاهات، أصابوا وقتلوا كل من كان في السيارات التي في مواجهتهم، وحتى المشاة."

وقال إن إطلاق النار استمر لقرابة ٢٠ دقيقة، ومضى "نظرنا حولنا عند توقف النيران وشاهدنا قرابة ١٥ سيارة مدمرة، وجثث الضحايا متناثرة في الشارع."

وأكد سرحان عدم تعرض فريق "بلاك ووتر" للنيران مطلقا، وعقب قائلاً "أصبحوا الإرهابيين، ولم يهاجموا من قبل إرهابيين."

وأضاف متسائلاً: "رأيت أجزاء من رأس امرأة يتطاير أمام أعيني قبيل أن ينسف ويتفحم جسدها؟ ما هو التصرف المتوقع مني؟ هل هؤلاء يحمون البلاد؟ لا.. لو كنت أملك سلاحاً لأطلقت النار عليهم."

في الحدث

انقاذ بلاك ووتر

اجمع مجلس النواب الامريكي على التصويت لصالح مشروع يقضي باخضاع الشركات الأمنية الخاصة العاملة في العراق للقانون الأمريكي في محاولة لإبطال شرعية مقاضاة شركة بلاك ووتر عراقيا.

قضية ساحة النسور اتسعت الى درجة ان الادانة باتت امريكية اكثر منها عراقية، الا ان الاسلوب الامريكي المتبع هو اظهار الحقيقة كما هي، واقرار جوانب التقصي، والعمل من جهة اخرى على ايجاد ثغرات قانونية تبطل مفعول القرارات العراقية.

تورط بلاك ووتر في قتل عراقيين الزم الحكومة تصعيد الموقف الا ان الامريكان تسببوا في حرج كبير لحكومة المالكي حين اخذوا يعدلون القرارات ويضغطون لتحقيق تنازلات عدة حتى بات موقفنا الرسمي اقل بكثير من الاعصار الذي ضرب البيت الابيض والاعلام الامريكي اثر نشر تقارير وشهادات تؤكد ضلوع بلاك ووتر بقتل مدنيين دون موجب.

الاسلوب الامريكي المتبع في الازمات لا يسبب الحرج فقط وانما يثير مخاوف كثيرة اهمها قضية التاثير على القضاء العراقي بصورة غير مباشرة وتهميش دوره فما فعله مجلس النواب الامريكي يشكل استهانة واضحة بالعدالة حتى وان انكر البيت الأبيض على النواب الأمريكيين هذا السلوك.

نزار عبد الستار

من المتوقع ان تخفت حدة الانتقادات الموجهة الى الشركات الامنية الخاصة في المرحلة القادمة ومن غير المستبعد ظهور قصص مضادة في الاعلام الامريكي حول الانجازات العظيمة للشركات الامنية العاملة في العراق وهذا ما قد يدفع مجلس الشيوخ الى المصادقة على قرار مجلس النواب باخضاع الشركات الامنية للقانون الامريكي فقط

لا يمكن الركون الى موضوعية التحقيقات الامريكية الجارية والحملة الاعلامية ضد بلاك ووتر فهذه كلها تعد مظهرا براقا الا ان الحقيقة تشير الى ان الامريكان يحاولون بجهد عظيم انقاذ بلاك ووتر وغسل افعالها وعدم المساس بامبراطوريات المال في العراق وهذا ما دفع مجلس النواب الى الاجماع بحماسة على انقاذ بلاك ووتر من القانون العراقي وهي مسألة تبدو غريبة كون مجلس النواب يمثل قوى تتباهى بموضوعيتها وبصرامتها الرقابية.

من المتوقع ان تخفت حدة الانتقادات الموجهة الى الشركات الامنية الخاصة في المرحلة القادمة ومن غير المستبعد ظهور قصص مضادة في الاعلام الامريكي حول الانجازات العظيمة للشركات الامنية العاملة في العراق وهذا ما قد يدفع مجلس الشيوخ الى المصادقة على قرار مجلس النواب باخضاع الشركات الامنية للقانون الامريكي فقط.

على الحكومة العراقية المضي قدما في اتخاذ اجراءات عقابية حتى وان تعذر على القضاء العراقي ادخال عناصر بلاك ووتر الى اقفاص الاتهام. ان الحكومة ملزمة باعادة النظر في تعاقداتها وفرض شروط جديدة للعمل الامني وتمكين عوائل الضحايا من مقاضاة عناصر بلاك ووتر في امريكا ان تعذر حصول ذلك في العراق ودعم مواقفهم الى اقصى حد كجزء من المسؤولية الملقاة على عاتقها.

راضي بدلا من الجنابي في البرلمان

العطية يتهم المشهداني باخفاء اوامر قضائية ضد عدد من النواب

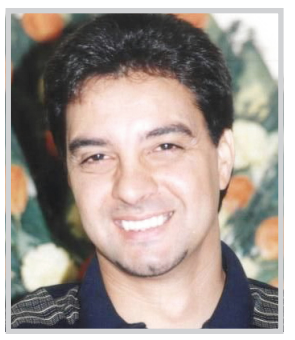

احمد راضي

عبد الناصر الجنابي

بغداد / المدى

بعد سجالات طويلة استغرقت معظم وقت جلسة البرلمان، أقال المجلس بالأغلبية المطلقة النائب عبد الناصر الجنابي عضو (جبهة التوافق) الذي سبق واعلن التحاقه بـ " المقاومة المسلحة". وفيما كشفت الجبهة عن اختيار لاعب الكرة الدولي السابق أحمد راضي بديلا عن الجنابي، اتهم نائب رئيس البرلمان رئيسه بإخفاء أوامر قضائية تقضي باعتقال عدد من النواب.وقرر مجلس النواب، في نهاية الجلسة التي عقدها الخميس الماضي، اعتبار عضو البرلمان النائب عبد الناصر الجنابي "مقالا من دون حقوق تقاعدية". وكلفت هيئة رئاسة البرلمان (جبهة التوافق العراقية)، التي ينتمي إليها الجنابي، بتقديم اسم العضو البديل... وعرض اسمه في جلسات المجلس اللاحقة.

وكانت (جبهة التوافق) قدمت طلبا إلى هيئة رئاسة مجلس النواب، يقضي بقبول استقالة النائب الجنابي. وشهدت جلسة الخميس جدلا حادا وسجالات حول الوضع القانوني للعضو، الذي كان اعلن قبل أشهر عن أسفه لمشاركته في العملية السياسية... وإنه سيلتحق بجماعات " المقاومة المسلحة"، فيما بين مؤيد لقبول الاستقالة... ورافض لها باعتبار أن العضو اسقط "حقوقه القانونية".

وطلب رئيس الجبهة النائب عدنان الدليمي التعامل مع موضوع الاستقالة "بإنسانية... وبما اتفق عليه أعضاء المجلس لتحقيق المصالحة الوطنية ووحدة مجلس النواب."

ورد النائب الأول لرئيس مجلس النواب الشيخ خالد العطية، الذي ترأس الجلسة، قائلا "بما أن النائب عبد الناصر الجنابي لم يقدم استقالته... بل قدمت كتلته طلبا ترجو فيه اعتباره مستقيلا، وهذا الأمر غير قانوني... فالمجلس لا يسعه قبول هذا الطلب."

وأردف العطية قائلا إن النائب الجنابي "كان عليه تقديم طلب رسمي باستقالته."وأضاف "يبدو أن هناك خلافا حول الأمر، إذ أن النائب عبد الناصر الجنابي أعرب في وسائل الإعلام عن أسفه لدخول العملية السياسية... معلنا التحاقه بالمقاومة المسلحة، اضافة إلى تلفظه بألفاظ غير لائقة... وهو لم يقدم أية استقالة رسمية، في حين أن كتلته تطلب اعتباره مستقيلا... وقدمت طلبا قانونيا بذلك."

ورأى النائب الأول لرئيس البرلمان "تأجيل البت في الأمر."

لكن عددا من أعضاء البرلمان رفضوا تأجيل بحث الموضوع... وطلبوا استكماله واتخاذ قرار بشأنه.

ووجه النائب سامي العسكري الاتهام إلى (جبهة التوافق) بقوله "هناك عدد من الدعاوى مرفوعة أمام القضاء العراقي تطالب برفع الحصانة عن عدد من أعضاء التوافق"، معربا عن استغرابه لطلب الدليمي التعامل مع قضية الجنابي بإنسانية "بعد أن اعترف (الجنابي) بالتوجه إلى العمل العسكري المسلح ضد الحكومة والبرلمان، وقوله إنه لا يتشرف بكونه عضوا في مجلس النواب." وتدخل عضو مجلس النواب عن (الإئتلاف الموحد) جلال الدين الصغير في السجال، معتبرا أن الجنابي اسقط حقوقه في العملية السياسية، وقال " الجنابي كفر بالعملية السياسية... وكفر بمجلس النواب، وهو لم يقدم استقالته... ولن يقدمها."

وطالب إياد السامرائي، رئيس كتلة (جبهة التوافق) في البرلمان، بأن تتم مناقشة طلب الجبهة باستقالة الجنابي "بطريقة قانونية... لمنع السجالات السياسية"، وقال بإنه إذا كان هناك اتهام للنائب "فيكون ذلك عبر القضاء العراقي."

وكشف النائب سليم عبد الله، الناطق باسم (جبهة التوافق)، أن الكتلة " تقدمت بطلب استبدال عضو بعضو آخر... وهيئة رئاسة البرلمان لم تناقشه، بعدها عمدت الجبهة إلى تقديم طلب الاستقالة"، وقال إن هيئة الرئاسة " تركت الطلب الأول، وتناقش الآن (في الجلسة) الطلب الثاني."

من جانبه، كشف النائب الأول لرئيس مجلس النواب خالد العطية أن هناك عددا من الطلبات والأوامر القضائية الخاصة برفع الحصانة عن أعضاء في البرلمان، وانها "موجودة لدى رئيس المجلس محمود المشهداني... لكنه اخفاها دون مبرر، اضافة إلى أنه (المشهداني) منح عبد الناصر الجنابي إجازة مرضية... دون علم نائبيه" في البرلمان: خالد العطية، وعارف طيفور.

وأضاف العطية " المشهداني اخفى تلك الأوامر القضائية في أدراج مكتبه... ولم يشرك هيئة رئاسة المجلس معه (في النقاش) حولها، ولم يحطهم علما بها... متجاوزا بذلك كل السياقات القانونية."

غيتس: القوانين الامريكية تعرقل تقديم الأسلحة بسرعة الى العراق

غيتس

سانتياغو / وكالات

قال وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس ان القوانين الامريكية تعرقل قدرة الحكومة على تقديم الأسلحة بسرعة الى العراق وحلفاء آخرين وانه لا يشعر بالقلق من طلب العراق شراء أسلحة من الصين.

وقال "ليست لدي أية بواعث قلق خاصة تجاه شراء العراقيين من الصين." وذكرت صحيفة واشنطن بوست ان الرئيس جلال طالباني قال ان العراق طلب معدات عسكرية خفيفة من الصين بقيمة ١٠٠ مليون دولار لان الولايات المتحدة غير قادرة على تلبية احتياجاته.

وقال غيتس الذي يقوم بجولة في امريكا اللاتينية ان وزارة الدفاع تبحث عن وسائل لتسريع مبيعات السلاح. وقال ان برنامج الولايات المتحدة لمبيعات الأسلحة الخارجية لم يعد بشكل يسمح بتوفير اسلحة في حالات الطوارئ أو خلال فترات زمنية قصيرة.

وقال للصحفيين في شيلي "هذا مبعث قلق لنا وهو شيء ينبغي ان نوليه بعض الاهتمام."

واضاف "اننا نبحث عن وسائل نستطيع من خلالها اختصار أو تعجيل عملية تزويد العراق بالاسلحة بموجب برنامج مبيعات الاسلحة الخارجية."

وتجيز قوانين الحد من التسلح والمساعدات الاجنبية برنامج وزارة الدفاع لمبيعات الاسلحة الخارجية. وتقوم وزارة الخارجية بتحديد الدول المؤهلة للشراء وتنفذ وزارة الدفاع البرنامج.

واضاف غيتس ان العراق طلب أسلحة أول مرة في كانون الثاني وزودته الولايات المتحدة بما تزيد قيمته على ٦٠٠ مليون دولار من الاسلحة. وقال ان هناك اسلحة قيمتها بين ملياري دولار وثلاثة مليارت دولار قيد الطلب.

لكن مسؤولين عراقيين اشتكوا مرارا من ان الولايات المتحدة تتحرك ببطء شديد.

وفي البنتاغون قال مسؤولون عراقيون ان بعض الاسلحة المطلوبة للقوات العراقية لا بد أن تأتي من دول اخرى غير الولايات المتحدة. وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع بريان وايتمان "هناك بعض الاشياء لدينا قاعدة صناعية لها واشياء أخرى ليس لدينا قاعدة صناعية لها."

وقال مسؤولون انه على سبيل المثال فان بنادق ايه.كيه ٤٧ التي تستخدمها الشرطة العراقية لا يجري صنعها في الولايات المتحدة.

بصريون يدعون القوات البريطانية الى تحمل مسؤوليتها تجاه المدينة

البصرة/وكالات

قال ساسة وصحفيون في البصرة، ان مدينتهم تقف أمام "مفترق طرق" قبيل تسليم الملف الأمني الى السلطات العراقية، معتبرين ان بريطانيا ستكون مسؤولة عن أي فراغ أمني تتركه وراءها بعد الانسحاب.

وكان رئيس الوزراء البريطاني أعلن خلال الزيارة التي قام بها، الثلاثاء، إلى بغداد والبصرة، عن نيته سحب قوات بريطانية من العراق قد تبلغ ألفي جندي مطلع السنة القادمة، وتسليم الملف الأمني في البصرة خلال الشهرين القادمين الى السلطات العراقية.

ورغم ترحيب نائب رئيس مجلس محافظة البصرة، نصيف جاسم العبادي بتسليم الملف الأمني، إلا انه اعترف بوجود "نقص" ملحوظ في تسليح وإعداد أجهزة الأمن.

وقال العبادي إن الانسحاب "أمر مفرح يتمناه كل أبناء البصرة" موضحا ان "وجود القوات البريطانية في هذه المدينة ظل يشكل عبئا بالنسبة للسكان والسلطات."

لكن العبادي أقر في الوقت نفسه بوجود "نقص في العدة والعتاد والإمكانيات" لدى أجهزة الأمن في البصرة، متمنيا أن تكون تلك الأجهزة "أهلا للمسؤولية الجسيمة".

من جهته قال الصحفي بدر العلي إن "البصرة تقف الآن أمام مفترق طرق يحدد مصيرها، في ظل احتمالات رحيل القوات البريطانية".

وأضاف العلي أن الانسحاب "يمكن أن يسهم في نهضة المدينة واستقرارها أمنياً، لأنه ربما يؤدي الى وقف الجماعات المسلحة للعنف بعد خروج البريطانيين".

وبين مسؤول الحزب الشيوعي في البصرة ان البريطانيين سيتحملون مسؤولية أي فراغ أمني سيتركه انسحابهم، رغم أن تسليم ملف الأمن الى القوات العراقية يمثل خطوة نحو "الاتجاه الصحيح ستسهم في تقليص حدة التوترات".

وأوضح (أبو محمد) ان البصرة "شهدت نوعا من التهدئة عند انسحاب القوات متعددة الجنسية من قواعدها في مركز المدينة" لكنه استدرك بالقول ان أجهزة الأمن في البصرة "ليست بمستوى الجاهزية الكاملة لاستلام الملف الأمني، لأنها لا تمتلك تسليحا كافيا.. الجيش العراقي بعامة ليس لديه دبابات أو طائرات او أسطول بحري مناسب."

وتابع (أبو محمد) "إذا ترك البريطانيون البصرة دون ملء الفراغ الأمني فيها، فإنهم سيتحملون العواقب الوخيمة لذلك.. هناك قرارات دولية تلزمهم بالحفاظ على أمن وسلامة العراق."وأضاف ان "البصرة ليست كالمحافظات الأخرى التي جرى تسليم الملف الأمني فيها للعراقيين، إذ توجد فيها تحديات أكبر بكثير".ولمحافظة البصرة حدود طويلة مع كل من إيران والكويت والعربية السعودية، إضافة الى ساحل يمتد نحو ٦٠ كم على الخليج العربي، ومدخل نهري صالح للملاحة البحرية هو شط العرب الذي يبلغ طوله نحو ١٨٠ كم، وكثيرا ما يستخدم لتهريب النفط والبضائع الى جانب كونها المصدر الأساسي للعوائد المالية، إذ تصدر عبر موانئها الستة، نفطا يأتي بنحو ٩٠ في المائة من العوائد المالية للعراق.

ويدعو عضو مجلس محافظة البصرة فؤاد المازني الى بقاء القوات البريطانية قريبة من البصرة، ومنح المزيد من الوقت لاستكمال جاهزية القوات العراقية.

وقال المازني ان "الظرف الحالي يستدعي بقاء القوات البريطانية قرب المدينة، حتى في حال استلم العراق الملف الأمني.. ينبغي ان تظل موجودة حتى استكمال القوات العراقية جاهزيتها."وأضاف المازني أن "القوات العراقية في البصرة تحتاج في هذه المرحلة، إلى دورات تأهيلية، واستكمال تجهيزاتها بالتزامن مع تزويدها بالمعدات والأسلحة وجميع المستلزمات التي تؤهلها لاستلام مهمات الأمن."وقالت مصادر في الحكومة البريطانية، إن براون سيدلي ببيان أمام مجلس العموم، الاثنين، المقبل سيتطرق فيه إلى مدى جاهزية محافظة البصرة لاستلام الملف الأمني.

وتتمركز القوات البريطانية حاليا، في قاعدة واحدة في مطار البصرة الدولي بعد أن انسحبت الشهر الماضي من القصور الرئاسية في المدينة وسلمتها للسلطات العراقية.

غير ان رئيس اللجنة الرقابية، في مجلس محافظة البصرة حكيم المياحي يعتقد أن العراقيين هم الذين أداروا فعليا، الملف الأمني في البصرة طوال العام المنصرم.

وقال المياحي ان "أجهزة الأمن في البصرة، تستطيع إدارة الملف الأمني بنفسها في الفترة القادمة، لأن العراقيين هم الذين أداروا الملف الأمني في البصرة فعليا طوال السنة المنصرمة."

لكن المياحي اعترف بأن القوات العراقية في البصرة "تعاني نقصا كبيرا في التجهيزات والتسليح الذي يقتصر حاليا على الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، بينما يتطلب الأمر ان تكون في مستويات متكافئة مع قريناتها في الدول المجاورة."وتساءل كيف يكون هناك "جيش قادر على حماية البلاد، دون دبابات أو طائرات؟" داعيا الحكومة المركزية إلى الاهتمام بالبصرة "لأنها رئة العراق".

وترى عضوة مجلس النواب عن قائمة الائتلاف العراقي الموحد، هيفاء مجلي، في تسليم الملف الأمني للقوات العراقية أمرا "جيدا" لكنها تتساءل بشأن الانقسامات السياسية داخل أجهزة الأمن.

وتقول مجلي ان تسليم شؤون الأمن للعراقيين يبدو "شيئا جيدا، لأن هذه القوات وطوال فترة وجودها في البصرة، لم تفعل أي شيء من اجل إقرار الأمن فيها."وقالت مجلي ان "هناك شواهد عديدة، تشير إلى إن القوات البريطانية كانت متورطة في العديد من عمليات القتل والاغتيال، وانتهاك حقوق الإنسان، وأن تسليم الملف الأمني للعراقيين، سيكون احد دعائم الأمن والاستقرار في البصرة."لكنها استدركت بالقول ان "هذا مرتبط بمدى استقلالية الأجهزة الأمنية في البصرة، عن الأحزاب والكيانات السياسية، ومدى ولائها للبصرة والوطن وليس للأحزاب."